المعهد العربي للتخطيط
Arab Planning Institute

جسر التنمية

إدارة المخاطر الاجتماعية: التخطيط وسبل المواجهة

إعداد

أ.د. فيصل المناور

د. منى العلبان

سلسلة دورية تعنى بقضايا التنمية في الدول العربية

العدد المائة والرابع والخمسون - 2021

جميع الحقوق محفوظة © المعهد العربي للتخطيط 2021

الآراء الواردة في هذا الإصدار تعبر عن رأي المؤلف وليس عن رأي المعهد

أهداف «جسر التنمية»

إن إتاحة أكبر قدر من المعلومات والمعارف لأوسع شريحة من أفراد المجتمع، يعتبر شرطاً أساسياً لجعل التنمية قضية وطنية يشارك فيها كافة أفراد وشرائح المجتمع وليس الدولة أو النخبة فقط. كذلك لجعلها نشاطاً قائماً على المشاركة والشفافية وخاضعاً للتقييم وللمساءلة.

وتأتي سلسلة «جسر التنمية» في سياق حرص المعهد العربي للتخطيط على توفير مادة مبسطة قدر المستطاع للقضايا المتعلقة بسياسات التنمية ونظرياتها وأدوات تحليلها بما يساعد على توسيع دائرة المشاركين في الحوار الواجب إثارته حول تلك القضايا حيث يرى المعهد أن المشاركة في وضع خطط التنمية وتنفيذها وتقييمها من قبل القطاع الخاص وهيئات المجتمع المدني المختلفة، تلعب دوراً مهماً في بلورة نموذج ومنهج عربي للتنمية يستند إلى خصوصية الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والمؤسسية العربية، مع الاستفادة دائماً من التوجهات الدولية وتجارب الآخرين.

والله الموفق لما فيه التقدم والإزدهار لأمتنا العربية،،،

مدير عام المعهد العربي للتخطيط

إدارة المخاطر الاجتماعية: التخطيط وسبل المواجهة

إعداد: أ.د. فيصل المناور و د. منى العلبان

مقدمة

استناداً إلى ما يذهب إليه التراث النظري، فإن المشكلات الاجتماعية حينما تترك لفترة طويلة من الزمن، فإنها من ناحية تنتشر على ساحة المجتمع حتى تأتي على كامل خريطته، ومن ناحية أخرى تبدأ في إنتاج مشكلات أخرى، ومن ثم فهي تؤدي في النهاية إلى تهميش الفئة التي تعاني من هذه المشكلة، و إقصائها عن المساهمة في مسيرة المجتمع وتنميته وتحديثه، إضافة إلى التأثير السلبي على استقرار المجتمع وتماسكه، وفي هذه الحالة فإنها تشكل خطورة اجتماعية، فمن الضروري كنتيجة لذلك أن نسعى إلى تطوير مختلف السياسات الاجتماعية والبرامج لمواجهتها حفاظاً على المجتمع، وتأهيله ليقود تنمية مستدامة يشارك فيها كل أفراده، ويمتلك الطاقة والقدرة الفاعلة على طرق أبواب التحديث والتقدم.

هذا، وقد اكتسب مجال تحليل المخاطر الاجتماعية أهمية كبيرة في السنوات الأخيرة من منظور التو افق حول الأمن الإنساني والاجتماعي في مطلع الألفية الثالثة، وحين صدرت وثيقة عالمية عن الأمم المتحدة تتحدث عن "مجتمع المخاطر العالمي في عصر العولمة"، والتهديدات المتنوعة التي تحيط بالعالم ككل من جانب، وصعوبات حصار المخاطر والأزمات داخل حدود جغر افية معينة من جانب آخر، أصبح من الضرورة بناء شراكات فاعلة بين مختلف دول العالم، وبين الأطراف الشريكة في كل قُطر، وذلك لمواجهتها ووضع السياسات التي تهدف إلى تجاوزها والتغلب عليها.

تهدف عملية التخطيط الاجتماعي بشكل عام، والتخطيط لمواجهة المخاطر الاجتماعية بشكل خاص إلى حماية المجتمع من الظواهر السلبية وتحسين مستوى الرفاهية الاجتماعية، وإحداث تغييرات بنائية ووظيفية في البنيان الاجتماعي للمجتمع بما يحقق أهدافه المنشودة، ورفع مستوى جودة الخدمات الاجتماعية وتسهيل عملية النفاد إليها، ومواجهة المشكلات والمخاطر الاجتماعية التي تعوق تحقيق الأهداف التنموية من خلال البرامج الوقائية والعلاجية، وغيرها.

وفي ضوء ذلك؛ فإنه يصبح من الضروري إبراز أهمية موضوع "المخاطر الاجتماعية"، والتي تجد ما يبررها في الإطار العالمي من جهة، وفي السياق المعرفي والإقليمي من جهة أخرى، وذلك على النحو التالي:

أ. اعتبارات ترتبط بظاهرة العولمة

إن "العولمة" التي تبلورت بكل وضوح مع مطلع العقد الأول من الألفية الثالثة، حيث تعنى– وبإيجاز- في تجلياتها الاقتصادية كسر الحدود بين دول العالم، وفتحها لتجارة عالمية حرة، وتعني في تجلياتها

السياسية إقرار وقبول الديمقراطية واحترام حقوق الإنسان، وتعني في تجلياتها الثقافية عولمة مبادئ لا مركزية، تؤكد على الحريات وقبول الآخر، واحترام التنوع الثقافي و إفرازاته، وحقوق المواطنة. إن العولمة بهذا المعنى تبرز مبادئ وثقافات عابرة للحدود، بما يعنيه ذلك من إمكانيات تعايش ثقافات مختلفة، (وفي نفس المجتمع)، وبما يعنيه أيضا من الاغتراب الثقافي والاجتماعي لبعض الفئات أو القطاعات (وفي نفس المجتمع)، ومن المهم جداً من منظور تعاملنا مع المخاطر الاجتماعية إبراز ارتباط العولمة بالتطور التكنولوجي غير المسبوق في التاريخ الإنساني، وما صاحبه من تطور متسارع في تكنولوجيا الاتصال. وفي هذا السياق، يتجسد لدينا تساؤل رئيسي مهم يدور حول: مدى العلاقة بين "العولمة والمخاطر الاجتماعية" في إطار تأصيل أهمية الموضوع، وبذلك يمكن استنباط تلك العلاقة على النحو التالي:

1. فتح الحدود للتجارة العالمية يتضمن إمكانية تصدير" المخاطر والأزمات"من بلد لآخر، ومن قارة إلى أخرى (الأزمة المالية العالمية في عام 2008) مجرد مثال.
2. ارتبطت العولمة بتهميش قطاعات كبيرة من العمالة، لم تمتلك دولها قدرات تنافسية، ومن ثم لم يتم إعداد قطاعات واسعة من الشباب خاصة، للتسلح بمهارات فنية وتكنولوجية حديثة، بالإضافة إلى ضعف المنظومة التعليمية مما أدى إلى ارتفاع معدلات البطالة، وهذا بدوره يؤدي إلى تفشي ظاهرة الفقر والتهميش.
3. امتداد مخاطر العولمة إلى الثقافة والقيم والهوية، بل إنها تلامست مع تفجير القوميات، والعصبيات، والطوائف الدينية، وامتدت مخاطرها – مع إقرارنا بإيجابيات متعددة للعولمة- إلى الأسرة ذاتها، فحدث انشقاق وفجوة بين الأجيال الشابة وجيل الآباء (صراع الأجيال).

ب. اعتبارات ترتبط بتصاعد الاهتمام المعرفي لدراسة المخاطر الاجتماعية

على الجانب الآخر، فقد صاحب العولمة، نشاط أكاديمي ومعرفي مهم، يتعلق بإدارة المخاطر وزيادة فرص مراقبتها والسيطرة عليها، وهو ما يمثل جانباً آخر لأهمية تناولنا لموضوع "المخاطر الاجتماعية" التي تتعرض لها البلدان العربية، وتتمثل أهم المؤشرات العالمية للتصاعد الأكاديمي أو المعرفي في تحليل المخاطر فيما هو موضح كما يلي:

1. تأسيس عدد كبير من مراكز إدارة وتحليل المخاطر في" الولايات المتحدة الأمريكية، وكندا، وأوروبا، واليابان".
2. تأسيس تجمعات ومنتديات معرفية، تضم علماء وخبراء معنيين بالمخاطر الاجتماعية، تحرص على المراقبة الدائمة، وتصدر أعمالاً مهمة للحد من المخاطر، ومن أبرز هذه التجمعات "منتدى أمن المعرفة بالمخاطر".
3. تأسيس وحدات المراقبة البحثية المتخصصة بموضوع المخاطر الاجتماعية، في الشركات العالمية متعددة الجنسية، وفي كبرى شركات القطاع الخاص في دول العالم، لرصد المخاطر الاجتماعية وهو ما

يبرز انعكاسات الأخيرة على قطاع الأعمال واستقراره من جهة، وإمكانيات تأثيره من جهة أخرى على بيئة العمل.

4. إصدار عدة وثائق متخصصة في مجال المخاطر الاجتماعية (وثيقة الأمن الإنساني، وثيقة الأهداف الإنمائية، وغيرهما).

ج. اعتبارات ترتبط بالسياق الإقليمي

وعلى جانب ثالث هناك العديد من التفاعلات على المستوى الإقليمي جعلت من المهم التركيز على موضوع "المخاطر الاجتماعية"، وخصوصاً في مرحلة زمنية فارقة تشهدها المنطقة العربية بشكل عام، ويتضح ذلك من خلال ما يلي:

1. استقطاب الحكومات ومتخذي القرار، لإحداث نقلة نوعية في مجال رصد وإدارة المخاطر الاجتماعية التي تحاصرنا.

2. التنبيه على أن مصادر المخاطر وتنوعها من جهة، والتهديدات التي تتضمنها من جهة أخرى، تتطلب إنشاء شراكات قوية وحقيقية بين الأطراف الفاعلة، وهي "الحكومات، ومنظمات المجتمع المدني، والقطاع الخاص، والمراكز والمؤسسات الأكاديمية، والإعلام".

3. إبراز المخاطر التي تهدد جهود ومسار التنمية البشرية، بل وتهدد الاستقرار والتماسك الاجتماعي في البلدان العربية، حيث أن تلك البلدان إزاء قنابل "غير موقوتة" قابلة للانفجار في أية لحظة، في وجه الجميع، ذلك لأن مصادر الخطر ذاتها لن تقتصر على قطاع دون آخر أو شريحة سكانية دون أخرى، ولكننا نصبح أمام "كرة الثلج" التي تتحرك من مكان إلى آخر، وتتدحرج وتطول الجميع، ومن الضروري في هذا الصدد القيام بمراجعة نقدية لخارطة المجتمع ككل، والفلسفة التي تقوم عليها، وذلك لبحث الثغرات على مستوى الأداء الكلي، في إطار جهد جماعي يستهدف تفعيل أدوار مختلف الأطراف.

4. كما أنه من المهم أن نشير على أن مطلع العقد الثاني من الألفية الثالثة، قد شهد تنامي المطالبات الشعبية والأهلية بالإصلاح السياسي والاقتصادي - ودون الدخول في تفاصيل تداعيات و آثار تلك المطالبات على المنطقة- فإنها في محصلتها أبرزت العديد من المظاهر كان أبرزها إضعاف حالة الاستقرار السياسي، والتوترات والصراعات الاجتماعية والسياسية غير المسبوقة، بالإضافة إلى ضغوط اقتصادية هائلة مصدرها ارتفاع الأسعار وعدم القدرة على ترشيدها أو السيطرة عليها، وتراجع المخصصات المالية المتاحة للسياسات الاجتماعية والاقتصادية. إن تلك الأوضاع على اختلاف حدتها ومستوياتها قد أدت إلى مخاطر غير مسبوقة طالت الكثير من الفئات والشرائح الاجتماعية، بالإضافة إلى حالة الاحتقان المجتمعي والاستقطاب السياسي، وغياب الحوار بين الأطراف، والانقسامات المجتمعية، وعنف لفظي ومادي بين مختلف القوى، وكذلك إضعاف لحالة التماسك الاجتماعي.

وبناءً على ما سبق، يهدف هذا العدد من سلسلة جسر التنمية إلى التعرف على عملية التخطيط لإدارة المخاطر الاجتماعية، وذلك من خلال الاستفادة من الخبرات الدولية والإقليمية المختلفة. ولتحقيق هذا

الهدف يسلط هذا العدد الضوء على تعريف الخطر والمخاطرة والأزمة، والفرق بينها، وتحديد الفروق بين التخطيط لإدارة المخاطر وعملية الإدارة نفسها، واستعراض أهم معالم التخطيط لإدارة المخاطر، والكشف عن أهمية الرصد في التخطيط لإدارة المخاطر، مع تقديم نماذج من مراصد إدارة المخاطر على المستويين العالمي والإقليمي، ثم الكشف عن سياسات الحماية من المخاطر والمبادئ التي تقوم عليها، وأخيراً استعراض لأهم المتطلبات في عملية التخطيط لإدارة المخاطر والأزمات.

أولاً: إدارة المخاطر الاجتماعية والتخطيط لها

ثمة مفاهيم ثلاثة تظهر أمامنا عندما نشرع في الحديث عن المخاطر وإدارتها والتخطيط لها. المفهوم الأول هو مفهوم الخطر Hazard، والثاني هو مفهوم المخاطرة Risk ، والثالث الأزمة Crisis لذا وجب تعريفها، وتحديد أوجه التشابه والاختلاف بينها. حيث يشير مفهوم "الخطر" إلى صور من التهديد الوشيك أو الخلل المحتمل أو الشر المحدق سببته ظروف أو أفعال معينة، وتتدرج صور الخلل أو الأذى (الشر) هذه من المخاطر الفردية البسيطة إلى المخاطر المجتمعية الكبرى. تتدرج من خطر الإصابة بصعقة كهربائية من جراء ترك الأسلاك غير معزولة، ومروراً بالخطر الذي يسببه أفعال البشر كالإسراف في الاستخدام الخاطئ لموارد الأرض مما يشكل خطراً على البيئة والأحياء المائية، و انتهاء بالخطر الذي تسببه الكوارث الطبيعية كالفيضانات والزلازل وغيرها. أما "المخاطرة" فإنها تشير إلى احتمال أن يتعرض الإنسان للضرر أو الشر إذا تعرض للخطر. فالاقتراب من الكهرباء المكشوفة (مصدر الخطر) هو مخاطرة، والعيش في الأماكن الملوثة بأفعال البشر هو مخاطرة، والسكن بالقرب من مصادر الفيضانات والبراكين مخاطرة. وتحسب المخاطرة في ضوء تحديد الخطر، وحجمه، ونطاق تأثيره، وتحليل حجم المخاطرة التي يمكن أن يسببها. أما الأزمة فإنها حالة تستمر لوقت محدد تصيب التنظيم (المجتمع) بالضرر الذي يتبدى في تعطيل المكونات وأداء الوظائف على النحو المطلوب. إنها حالة من الخلل الطارئ والمفاجئ أحيانًا، والذي قد يكون نتيجة لتراكم الخطر والمخاطر، وعدم التدخل لحماية المجتمع منها.

وبناءً على ذلك يمكن أن نجد المخاطر وما يمكن أن يترتب عليها من مخاطرة في مجالات عديدة؛ داخل المنزل، وفي أماكن العمل، وفي الشارع، وفي مناطق الكوارث الطبيعية والبيئية، وغيرها. ويمكن تصنيف المخاطر بطرق عديدة، ومن أهمها التفرقة بين المخاطر الناتجة عن ظروف مادية، أو بيئية، أو ظروف خارجة عن إرادة البشر، والمخاطر الاجتماعية التي ترتبط بما يكمن في البناء الاجتماعي من مصادر لإحداث ضرر على مستوى الأفراد والجماعات الذين يعيشون في كنف هذا البناء. ولذلك نجد أن المدخل الطبيعي لفهم المخاطر هو دراسة مفهوم التعرض للخطر أو توافر الظروف المهيأة للخطر Vulnerability. حيث يمكن بناءً على هذا المفهوم التفرقة بين التعرض للخطر الفيزيقي، وهذا يحدث غالباً في المخاطر الطبيعية والبيئية، والتي لها آثار فيزيقية ومادية مباشرة، وبين التعرض للخطر الاجتماعي، الذي يتخلق في النسق الاجتماعي ومن داخله. ويكون التعرض للخطر الاجتماعي ناتجاً عن عوامل داخلية عديدة مثل الفقر وعدم المساواة والتهميش، ونقص الطعام، وسوء في الأحوال السكنية، وتردي جودة الحياة بشكل عام. وقد يحدث أن يتعرض المجتمع لكلا النمطين من الخطر، كأن يتعرض لعوامل فيزيقية/بيئية أو حروب خارجية، وصور من الصراع الخارجي،

الذي يخلق خطورة على سكانه، ويعاني في نفس الوقت من الظروف الاجتماعية المسببة للخطر الاجتماعي كالفقر والتهميش والحرمان. وفي مثل هذا الظرف يكون الخطر مضاعفاً، ويصبح المجتمع على حافة الهلاك. هنا تتراكم المخاطر لتنتج الأزمة التي يدخل فيها المجتمع في حالة خاصة من التعطل أو التوقف أو التباطؤ أو الخلل البنائي الوظيفي، مما يودي بحياته أو قد يخرج من الأزمة بقدر من الخسائر، أو الاندفاع إلى تجديد نفسه والدخول إلى نهضة جديدة.

المخاطر الاجتماعية المرتبطة في البناء الاجتماعي يمكن لها أن تحدث ضرراً على مستوى الأفراد والجماعات الذين يعيشون في كنف هذا البناء كالأضرار بالعلاقات الاجتماعية وتفشي بعض الظواهر الاجتماعية التي قد تؤثر على المسيرة التنموية للمجتمع.

ويميل الباحثون إلى دراسة المخاطر الاجتماعية عبر مدخل القابلية للتعرض للمخاطر. فالنظر إلى المخاطر الاجتماعية، وتعدد مصادرها، وحساب درجة تأثيرها يكشف عن حجم التعرض للخطر. وبالمثل فإن حساب التعرض للخطر وتعدد مصادره يؤدي بنا إلى التعرف على حجم الخطر الاجتماعي القائم. الأمر الأهم في كل الأحوال أن ننظر إلى المخاطر الاجتماعية، أو التعرض لها، على أنه جزء لا يتجزأ من سلسلة متصلة الحلقات من عوامل المخاطرة، وأن هذا الفهم هو الذي يسهل عملية إدارة هذه المخاطر وما ينتج عنها من أزمات.

وقد يكون مفيداً أن نتعمق قليلاً في مفهوم المخاطر الاجتماعية. فثمة نوعان من المخاطر الاجتماعية؛ المخاطر الاجتماعية بمعناها التقليدي، والتي تشير إلى مخاطر كالبطالة والفقر والاستبعاد الاجتماعي، وتردى خدمات الإسكان والمرافق، مما ينعكس على جودة الحياة. أما النوع الثاني فهو ما يسمى بالمخاطر الاجتماعية الجديدة، وهي المخاطر الناتجة عن التغيرات الاجتماعية والاقتصادية التي حولت المجتمع الصناعي الحديث إلى مجتمع ما بعد صناعي، والتي يمكن حصر أهمها في أربعة عمليات أساسية، وذلك على النحو التالي:

- خروج المرأة للعمل بأعداد كبيرة، وبداية اختلال النسبة بين الذكور والإناث في قوة العمل في البلدان المتقدمة خاصة، مما أدى إلى خلق مخاطر جديدة على مستوى الأسرة وضرورة الحفاظ على مستوى لائق للعيش.
- زيادة الأعداد المطلقة والنسبية لكبار السن، الأمر الذي فرض تحديات جديدة فيما يتصل بالرعاية الاجتماعية وتكاليف هذه الرعاية.
- تغير سوق العمل الذي أصبح أشد طلباً للعمالة الماهرة والتعليم المتميز، الأمر الذي وضع مخاطر تهميش أصحاب التعليم المتوسط والعمالة غير الماهرة.
- تقلص دور الدولة، والتوسع في دور القطاع الخاص في تقديم الخدمات الاجتماعية الأمر الذي خلق مخاطر في عملية تقديم الخدمات الاجتماعية، وإمكانية أن يحصل ذوي الدخل المحدود على خدمات أقل جودة.

وبناء على هذه التغيرات الجديدة توسعت المخاطر الاجتماعية، وأصبحت تضم بجانب الفقر والبطالة وسوء الأحوال السكنية، مخاطر تتصل بالأسرة وبناءها، ومخاطر تتصل بالطفولة وحمايتها، ومخاطر تتعلق بكبار السن وحمايتهم الاجتماعية من التهميش والحرمان، فضلاً عن المخاطر الناتجة عن تلوث البيئة والاستهلاك المفرط. باختصار لقد أصبح موضوع المخاطر الاجتماعية موضوعاً حيوياً في أجندة السياسات الاجتماعية، بل أنه أصبح موضوعاً أساسياً للتنظير في العلوم الاجتماعية عبر المفهوم الذي روج له بعض علماء الاجتماع وهو "نظرية مجتمع المخاطر".

هذا، وتحوّل المجتمع بأسره إلى مجتمع مخاطر، حيث أصبحت قضية إدارة المخاطر من القضايا المهمة والملحة. كما أصبحت عملية التخطيط لإدارة المخاطر والأزمات من الأمور الهامة والملحة في رسم وتنفيذ السياسات الاجتماعية. ومن ثم فمن الضروري التفرقة بين مفهوم إدارة المخاطر، ومفهوم التخطيط لإدارة المخاطر، والتخطيط لإدارة الأزمة وطبيعة العلاقة بينها.

1. التخطيط لإدارة المخاطر

التخطيط بمفهومه العام هو "القدرة على السيطرة على موارد المجتمع المادية والبشرية والمالية وحسن استخدامها وتنميتها الكمية والكيفية المستمرة لصالح الإنسان (وهو) أداة لترشيد إدارة التغيير في إطار الاختيار الاجتماعي. وبناء على هذا التعريف فإن التخطيط هو أداة التنظيم أو الإدارة في مواجهة التحديات التي تواجهها والتغيرات التي تطرأ على البيئة التي تعمل فيها والظروف التي تحيط بها. لذا فإن التخطيط يُتخذ دائماً كقاعدة لإصدار القرارات، وأسلوب للتعامل مع المستقبل القريب والبعيد. ومن ثم فإن التخطيط (الاستراتيجي) يكون معياراً للحكم على نجاح التنظيم أو فشله في مواجهة التحديات التي أمامه. فكلما أصبح التخطيط أداة للعمل، أصبح الرشد والشفافية والتواصل الخلاق بين مكونات التنظيم (المجتمع) أدوات في عمل التنظيم، ومن ثم ضمان لاستمراره وتكامله في المستقبل.

وإذا كان هذا تعريف التخطيط، فماذا عسى أن نستفيد منه في إدارة المخاطر؟ الحقيقة أننا بصدد مدخلين لإدارة المخاطر، هما:

أ. مدخل التدخل العاجل

ويقوم هذا المدخل على التعامل مع المخاطر بشكل سريع وعاجل، ووفقاً للموارد المالية المتاحة وبدون سابق معرفة بحجم المخاطر والآثار المترتبة عليها. ولا يعتمد هذا المدخل على التخطيط، و إنما يتفاعل وفقاً لمتطلبات اللحظة الحاضرة. ولذلك فإنه يتعامل مع المخاطر، خطراً بخطر، دون وضع نظرة شاملة وكلية لها، وهو يتعامل مع المخاطر التي يمكن أن تسبب ضرراً حالياً، وغالباً ما تترك المخاطر التي سوف تظهر آثارها في المستقبل. وتكون إدارة المخاطر وفقاً لهذا المدخل "إدارة لأزمات عاجلة"، وليس إدارة طويلة المدى.

ب. المدخل التخطيطي

ويقوم هذا المدخل على التعامل مع المخاطر، ورسم سياساتها، في ضوء نظرة علمية تعتمد على تحديد المخاطر، وحجم خطورتها، وتحديد أهداف واضحة للتعامل معها، مع وضع خطة زمنية محددة لهذا

التعامل، تقوم على حساب التكلفة والعائد، وتقوم على التعرف الدقيق على الاحتياجات والمطالب، وتقدير حجم المخاطر والآثار المترتبة عليها، ووضع خطوات محددة وواضحة لمواجهتها. ويركن هذا المدخل التخطيطي إلى الأسلوب العلمي، ويعتمد على جمع البيانات وتحليلها، كما يعتمد على الرصد والتحليل، وهو يواجه المخاطر مواجهة علمية يترتب عليها بالضرورة إدارة علمية رشيدة.

2. إدارة المخاطر كعملية تالية للتخطيط

إدارة المخاطر هي في حقيقة الأمر عملية تالية للتخطيط لإدارة المخاطر، وهي العملية التي يتم بمقتضاها تنفيذ السياسات المتعلقة بالمخاطر، ومن ثم تحقيق الأهداف التخطيطية التي وضعت من قبل، هذا إذا كانت إدارة المخاطر تقوم على سياسة تخطيطية. ولقد كانت إدارة المخاطر تقوم من قبل على مفهوم التدخل، أو التعامل مع المخاطر خطراً بخطر، كأن نتحدث عن إدارة الفقر، أو إدارة البطالة، أو إدارة العشوائيات في المدن المكتظة بالسكان. ويعتمد هذا المفهوم لإدارة المخاطر على فكرة التكيف السريع، كتلك التي تنشأ عن الهجرة أو لجوء أعداد كبيرة من السكان بسبب الحروب والنزاعات المسلحة، أو العمل على تخفيف آثار الكوارث الطبيعية كالفيضانات والزلازل والسيول وغيرها. ولكن هذه الاستراتيجية في إدارة المخاطر قد تطورت إلى استراتيجية للتخفيف من حدة آثار المخاطر، وهي استراتيجية تعتمد على التخطيط ولكنها لا تخطط للقضاء بشكل نهائي على المخاطر، و إنما تخطط للتخفيف من آثارها حال حدوثها من خلال حزمة إجراءات وتدابير تحد من هذه الآثار، ثم تطورت الاستراتيجية لتتحول إلى استراتيجية وقائية تعمل على الوقاية من الخطر قبل وقوعه، والعمل على التقليل (إلى حد ما) من إمكانية وقوع المخاطر.

إدارة المخاطر هي في حقيقة الأمر عملية تالية للتخطيط لإدارة المخاطر، وهي العملية التي يتم بمقتضاها تنفيذ السياسات المتعلقة بالمخاطر، ومن ثم تحقيق الأهداف التخطيطية التي وضعت من قبل، هذا إذا كانت إدارة المخاطر تقوم على سياسة تخطيطية.

وبناء على ذلك تطور مفهوم عملية إدارة المخاطر من مجرد التعامل مع المخاطر أو التدخل للتقليل من آثارها وقت الأزمة، إلى مفهوم للحماية الشاملة، وهذا هو المفهوم الذي تبناه البنك الدولي لإدارة المخاطر. ويقوم على إدراك قصور مداخل إدارة المخاطر التي تقوم على التدخل الفوري السريع أو التكيف السريع، كما يقوم على إدراك تزايد حدة المخاطر على أثر العولمة وما يحدث فيها من آثار، وهي آثار لا يمكن للمداخل التقليدية أن تتعامل معها.

ويفترض هذا المدخل أن كل الأفراد والأسر والمجتمعات المحلية يمكن أن تتعرض للخطر، ولذلك فإنه يتجه إلى مساعدة هؤلاء جميعاً على التكيف مع الخطر وإداراته إدارة رشيدة، كما يفترض من ناحية أخرى أن هناك حاجة إلى التدخل السريع لحماية الجماعات التي تحتاج إلى حماية سريعة كالفقراء (في حالة المخاطر الاجتماعية). وفي ضوء هذا المدخل الحمائي تعرف إدارة المخاطر بأنها "نظام للحماية يعتمد أولاً على تدخلات جمعية لمساعدة الأفراد والأسر والمجتمعات على إدارة الخطر، ويعتمد ثانياً على تقديم الدعم للفقراء المعدمين". وكأننا هنا بصدد نظرتين: أحداهما طويلة الأمد، والأخرى قصيرة الأمد، وكلاهما يعتمد على نظام حماية اجتماعية يقوم على عدد من المبادئ، وذلك على النحو التالي:

أ. فهم إدارة المخاطر باعتبارها شبكة أمان وسند قوى للفقراء والجماعات الهشة. فهي تعمل بساعدين، الساعد الأول يوفر الأمن والحماية للمجتمع عبر سياسات ناجحة، والساعد الثاني يسعف من يحتاج إلى إسعاف وخاصة الفقراء.

ب. النظر إلى سياسات الحماية لا بوصفها تكلفة، ولكن بوصفها استثماراً في رأس المال البشرى، مع مساعدة الفقراء في الحصول على الخدمات الأساسية، وتجنب الاستبعاد الاجتماعي.

ج. عدم التركيز على الأعراض، بل التعامل مع المشكلة من جذورها، مع تمكين الفقراء من الحصول على الفرص التي تمكنهم من الحراك.

د . التعامل مع المخاطر تعاملاً و اقعياً، بالنظر إلى حجم السكان الذي يحتاج إلى حماية في مختلف أقطار العالم.

3. من إدارة المخاطر إلى إدارة الأزمة

تعتبر إدارة المخاطر شكلاً من أشكال إدارة الأزمة، ذلك أن وجود الخطر وتراكم أثاره يشكل في نهاية الأمر أزمة. ومع ذلك فقد يكون مفيداً أن نلقي نظرة على مفهوم إدارة الأزمة Crisis Management لكي تكتمل الدائرة ذات الخطوط الثلاثة (التخطيط لإدارة المخاطر – إدارة المخاطر – إدارة الأزمة). والحقيقة ينظر – في هذه الثلاثية –إلى إدارة الأزمة على أنها حلقة من حلقات إدارة المخاطر، نحتاج إليها عندما تدخل بنا المخاطر إلى أزمة محدقة. ولنأخذ مثالاً على ذلك من المخاطر الطبيعية. فمواجهة الفيضانات مثلاً تحتاج إلى تخطيط مسبق لإدارة المخاطر المترتبة عليه. ولكن أثناء عملية إدارة الخطر قد يتجاوز الفيضان الحدود المقبولة، فيتحول إلى كارثة فيضانية. هنا نكون بصدد أزمة تحتاج إلى تدخلات سريعة للتغلب على أثارها المدمرة. وهو ما ينطبق على كافة أشكال المخاطر بما في ذلك المخاطر الاجتماعية. فالفقر كخطر يحتاج إلى تخطيط وإدارة ولكنه قد يتفاقم وتتزاحم أثاره إلى درجة ينتج عنها أزمة (بداية مواجهات بين الفقراء والحكومة، أو خروج الفقراء في عمليات سلب ونهب). في هذه الحالة نكون بصدد أزمة تحتاج إلى تدخلات سريعة مخططة لكي يتم التغلب عليها وتجاوز أثارها. ولذلك تعرف إدارة الأزمة بأنها نوع من "الإدارة الكلية" التي تحدد الآثار الضارة التي تهدد المجتمع، وتقدم إطاراً لإعادة الأوضاع إلى سيرتها الطبيعية، مع الاستجابة السريعة والمؤثرة لحماية مصالح مختلف الأطراف، والمحافظة على التنظيم الاجتماعي وإعادة قدراته وقواه من جديد. وتحدث الأزمة عندما يواجه المجتمع بأحداث جسيمة (مخاطر طبيعية أو اجتماعية) تهدد مسيرته، وغالبا ما تكون هذه التهديدات أو المخاطر مفاجئة، بحيث لا تمنح إلا فرصة ضيقة لاتخاذ القرار. وغالباً ما يخرج المجتمع بعد الأزمة بحالة مختلفة، حالة من الضعف الذي يصيبه نتيجة الأزمة، أو التعافي، أو بناء نماذج وأطر جديدة تأخذ المجتمع إلى آفاق جديدة.

تعرف إدارة الأزمة بأنها نوع من "الإدارة الكلية" التي تحدد الآثار الضارة التي تهدد المجتمع، وتقدم إطاراً لإعادة الأوضاع إلى سيرتها الطبيعية، مع الاستجابة السريعة والمؤثرة لحماية مصالح مختلف الأطراف، والمحافظة على التنظيم الاجتماعي وإعادة قدراته وقواه من جديد.

وتقوم عملية إدارة الأزمة على نموذج للتدخل رباعي الأبعاد؛ يبدأ بتشخيص الوضع الراهن وتحديد إشارات الخطر، ثم يعرج بسرعة على فحص الاستراتيجيات الجاهزة للتدخل، مع اختيار أكثر البدائل كفاءة وفعالية في تحقيق نتائج سريعة، ثم التدخل السريع لمواجهة المخاطر وإدارة عملية التدخل بحيث تحقق أقصى درجة من المنفعة، ثم تأتي أخيراً مرحلة السيطرة والحسم. وتحتاج هذه المراحل إلى سرعة في التنفيذ، وإلى قيادة حاسمة قادرة على اتخاذ قرارات فعّالة.

والحقيقة أن هذه المكونات الثلاثة (التخطيط لإدارة المخاطر – وعملية الإدارة نفسها – وإدارة الأزمة المرتبطة بالمخاطر) ترتبط ارتباطاً وثيقاً مع بعضها البعض، وتشكل جميعها حلقات متصلة ومتساندة. فالتخطيط ضروري سواء لإدارة المخاطر أو لإدارة الأزمة، ولذلك فإن كل ما يتعلق بإدارة التخطيط للمخاطر هو أيضا تخطيط لإدارة الأزمة. وإذا اعتمد التخطيط مبدأ الحماية لإدارة المخاطر، فإنه ينظر نظرة تخطيطية أشمل يمكن أن تؤدى إلى تفادى حدوث الأزمات. وإذا ما حدثت الأزمة، يصبح من الأهمية بمكان إعادة النظر في نظم الحماية المستخدمة وإعادة تقييم أدائها في ضوء الظروف المستجدة. ولذلك يقال دائما أن "الأزمات تلقن الدروس"، بمعنى أن الدروس المستفادة من الأزمة لها فائدة كبيرة في إعادة النظر في أطر الحماية القائمة.

شكل رقم (1): معالم تخطيط إدارة المخاطر/ الأزمات

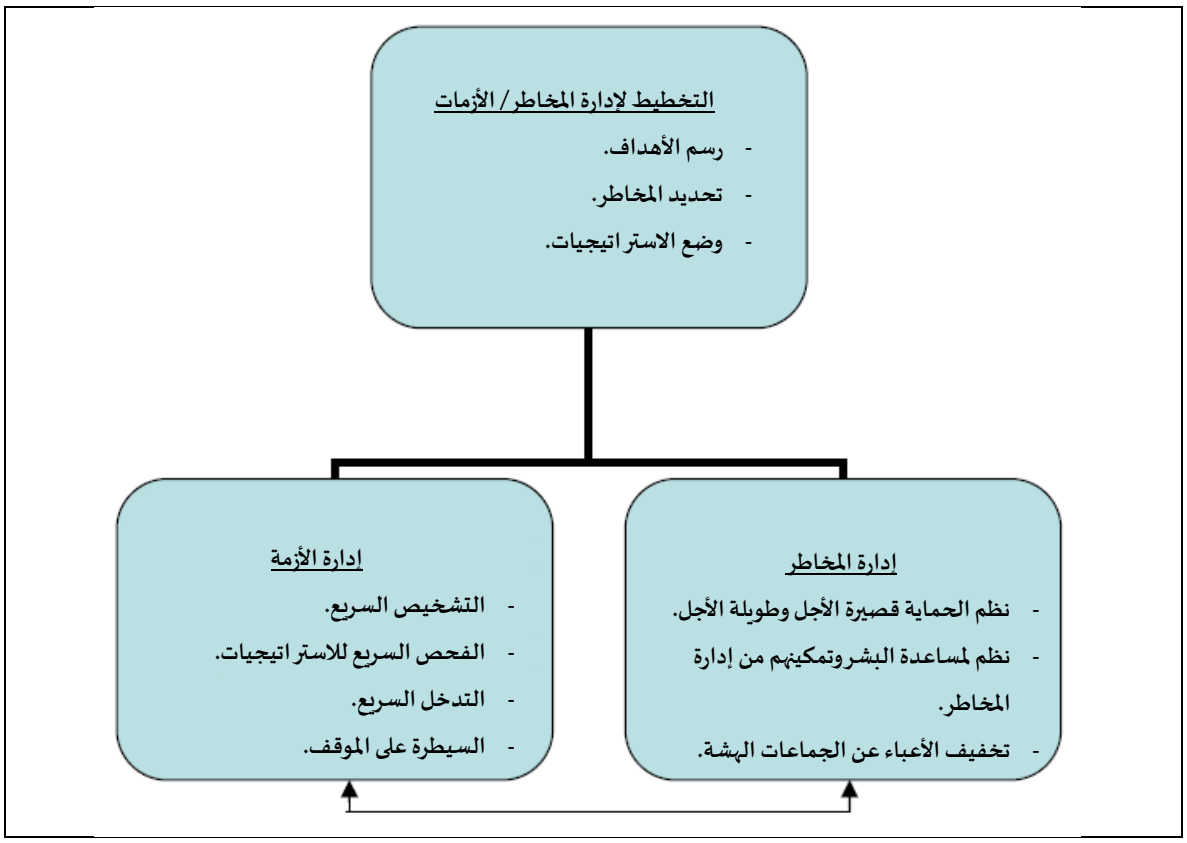

المصدر: شكل تم إعداده بناءً على مصادر عدة.

ثانياً : أهمية الرصد في التخطيط لإدارة المخاطر

يبدأ التخطيط دائماً بالتعرف على الو اقع ورصده. وأكدّت مختلف الخبرات التنموية على أن رسم السياسات الاجتماعية في ضوء مادة و اقعية وبيانات دقيقة هو السبيل نحو تخطيط وتنفيذ سياسات اجتماعية ناجحة. ومن ثم فقد ظهر في خطابات التنمية المعاصرة مفهوم السياسة التي تعتمد على البراهين (الأدلة) Evidence-based policies، ويقصد بها السياسات التي تبدأ بالتعرف على الو اقع، وتدرس الموارد دراسة دقيقة، وتضع أطراً لاستخدامها بشكل فعال. ولقد أكدت التجربة أن هذا النوع من السياسات أكثر قدرة على النجاح، وعلى تحقيق تنمية مستدامة، ذلك أنها تنهج نهجاً علمياً، وتعتمد على مادة موضوعية، وتحدد أهدافها بشكل متواضع في ضوء الإمكانات المتاحة، وتعمل على أن تحقق أهدافها على نحو دقيق.

ظهر في خطابات التنمية المعاصرة مفهوم السياسة التي تعتمد على البراهين (الأدلة) Evidence-based policies، ويقصد بها السياسات التي تبدأ بالتعرف على الو اقع (دراسة الوضع الراهن)، وتدرس الموارد دراسة دقيقة، وتضع أطراً لاستخدامها بشكل فعال.

وفى ضوء ذلك فإن التخطيط لإدارة المخاطر لابد وأن يعتمد اعتماداً كلياً على معلومات وبيانات مستقاة من الو اقع حول هذه المخاطر، من حيث أنواعها وخصائصها ودرجة خطورتها. وتلك نقطة البدء في التخطيط لإدارة المخاطر، وتشتمل نقطة البدء هذه على عمليتين مترابطتين، هما:

- من إدارة المخاطر إلى إدارة الأزمة:

ثمة أساليب عديدة يمكن من خلالها تنميط المخاطر، ومن ثم تحديد درجة خطورتها. وتختلف طريقة تنميط المخاطر وفقاً للمهام التخطيطية المنوطة بها، فيمكن تنميطها وفقاً لدرجة الخطورة، أو لحجم التواجد والاستمرار، أو لتأثيرها على الأسر والسكان. ومن أشهر التنميطات ما قدمته خطة إدارة المخاطر في ريف الهند، والتي صنفت المخاطر وفقاً لمعيارين: المعيار الأول نوع الخطر، سواء كان اقتصادياً أو صحياً أو بيئياً، أما المعيار الثاني وفقاً لتأثير الخطر على الفرد أو الأسرة، قد يكون خطراً ذاتياً، أو تأثيره على المجتمع المحلى أو الإقليمي فيكون خطراً له علاقة بمتغيرات أوسع، أو تأثيره على المجتمع الأكبر (المجتمع بأسره، أو الإقليم أو تأثير دولي). ويوضح جدول رقم (1) مكونات هذا التصنيف.

جدول رقم (1): تصنيف لأنماط المخاطر وفقاً لخطة إدارة المخاطر في ريف الهند

الأحداث الخطرة	مخاطر تمس حياة الأفراد	مخاطر تمس حياة المجتمع المحلي والإقليمي	مخاطر عامة على المستوى الوطني والدولي
مخاطر طبيعية	الآفات الأمراض النباتية/ الحيوانية	الجفاف الفيضانات درجات الحرارة المرتفعة/ المنخفضة الانهيارات الأرضية العواصف والرياح القوية	الأعاصير الزلازل البراكين
مخاطر صحية	الأمراض الإصابات/ الحوادث الإعاقة	الأوبئة المجاعات	----------
مخاطر تتصل بدورة الحياة	الميلاد/ الخصوبة التفكك الأسري الشيخوخة الوفاة	----------	----------
مخاطر اجتماعية	الجريمة العنف الأسري	الإرهاب العصابات	الحرب الأهلية الحروب الإضرابات الاجتماعية
مخاطر اقتصادية	الفشل في العمل أمراض الماشية انهيار المنزل الإضرار بالممتلكات	البطالة فساد المحاصيل نقص المدخلات نقص مخرجات السوق إعادة التوطين	تغيير أسعار السلع الأساسية انهيار الإنتاج اختلال ميزان المدفوعات الأزمات المالية أزمات العملة الأزمات التكنولوجية أو التجارية الناجمة عن الاختلالات التجارية
مخاطر سياسية	التمييز الإثني، والديني التمييز الجندري التمييز الطائفي أعمال الشغب		غياب السياسات البرامج الاجتماعية الانقلابات العسكرية
مخاطر بيئية	تآكل (تحلل) التربة	التلوث تدمير (إزالة) الغابات	الكوارث النووية

المصدر: تم تبني هذا الجدول من Siegel and Alwang, 2002.

كما حددت الشبكة العربية للمنظمات الأهلية في تقريرها السنوي الحادي عشر والمعنون بـ "المنظمات الأهلية في مواجهة المخاطر التي تتعرض لها الأسرة العربية" في عام 2013، عدداً من المخاطر الاجتماعية التي توجهها مختلف البلدان العربية. كما هو موضح في الشكل رقم (2).

شكل رقم (2): معالم تخطيط إدارة المخاطر/ الأزمات

المصدر: التقرير السنوي الحادي عشر للمنظمات الأهلية العربية، 2013.

ويفيد هذا التصور التصنيفي في أنه يقدم نظرة شاملة للمخاطر، كما يقدم نظرة شاملة حول إمكانية تأثيرها. فالمخاطر تستغرق مداً واسعاً من أنشطة الإنسان، من الطبيعية إلى السياسية، كما أن آثارها تلحق بمدى واسع أيضاً، من الأسرة إلى المجتمع الدولي. ويفيد تصنيف المخاطر على هذا النحو في إمكانية رصدها، أو التخطيط لها جملة أو تفصيلاً، حيث يمكن في ضوء مختلف النماذج التصنيفية، تبنى استراتيجيات تخطيطية مختلفة، يمكن حصرها فيما يلي:

أ. الاستراتيجية التخطيطية الشاملة: التي تأخذ في اعتبارها مواجهة كل هذه المتغيرات دفعة واحدة.
ب. الاستراتيجية التخطيطية القطاعية: أي وضع استراتيجية فرعية لكل نوع من المخاطر على حده.
ج. استراتيجية التمكين: أي تمكين الفاعلين (كالأسرة، والمجتمع المحلى، والإقليم) من تطوير أدوات فعالة لمواجهة المخاطر.

- الرصد: نقطة الانطلاق التخطيطية:

يؤدي بنا تصنيف المخاطر إلى رصدها، ويعتبر هو الأداة الفعالة لتراكم البيانات حول المخاطر تمكننا من تحليلها وتحديد مدى خطورتها. هذا، وظهرت فكرة الرصد بناء على حجم التعقيد الذي لحق بحجم القوى التي تؤثر في المخاطر، وتشابكها، وأهمية التكيف السريع معها. ومن ثم وجدت المؤسسات الاقتصادية، والمنظمات، والدول نفسها ملزمة بإنشاء مراكز للرصد المعلوماتي الاستراتيجي من أجل اتخاذ القرارات على أسس تخطيطية سليمة. ومن ثم فقد أصبح نظام الرصد المعلوماتي من بين خصائص المؤسسة العصرية (ولاسيما المؤسسات الاجتماعية)، وهو يعتبر عملية أو نشاط مستمر متكرر يسعى إلى مراقبة نشطة للمحيط الاجتماعي لتدارك التغيرات والتطورات الحاصلة فيه، أو هو وضع هيكل لنظام معلومات يسعى إلى جمع المعلومات ومعالجتها ونشرها بطريقة مستمرة وديناميكية.

أصبح نظام الرصد المعلوماتي من بين خصائص المؤسسة العصرية (ولاسيما المؤسسات الاجتماعية)، وهو يعتبر عملية أو نشاط مستمر متكرر يسعى إلى مراقبة نشطة للمحيط الاجتماعي لتدارك التغيرات والتطورات الحاصلة فيه، أو هو وضع هيكل لنظام معلومات يسعى إلى جمع المعلومات ومعالجتها ونشرها بطريقة مستمرة وديناميكية.

وتعكس تجارب مختلف الدول في مجال التخطيط لإدارة المخاطر الاجتماعية اهتماماً معاصراً بعملية الرصد المعلوماتي، حيث شرعت بعض المؤسسات المعنية بإدارة المخاطر بإنشاء مراصد، وكذلك فعلت بعض الوزارات، بل أن هذا الاهتمام بإنشاء المراصد قد يكون اهتماماً وطنياً في كثير من الأحيان حيث تشارك في إنشائه الجهات الحكومية والقطاع الخاص والمجتمع المدني. ورغم أن حركة إنشاء المراصد في الوطن العربي قد جاءت متأخرة، إلا أن هناك اتجاهاً ملحوظاً نحو مأسسة المراصد والعمل من خلالها، ونذكر فيما يلي عدد من التجارب التي شهدت نجاح المراصد في مختلف دول و أقاليم العالم، وذلك على النحو التالي:

أ. مرصد الأحداث الخطرة (في أمريكا اللاتينية)

يُعدّ هذا المرصد بمثابة شبكة تعاون إقليمي تعمل على زيادة فعالية عمليات اتخاذ القرار، خاصة عن طريق جمع المعلومات وتبادل الخبرات والبيانات والمنهجيات في ضوء قواعد منهجية متفق عليها. ويشترك في المرصد عدد من الجامعات ومراكز البحوث في مناطق أمريكا الوسطى وجنوب شرق أمريكا اللاتينية. كما يعمل على تحقيق دور تنسيقي لمواجهة الكوارث والمخاطر، وذلك عن طريق اقتراح منهجيات للعمل، وتوفير آليات للاستخدام الأمثل للمعلومات البيئية في عملية صناعة السياسات على المستويات المختلفة، وتسهيل الاتصال بين الشركاء فيما يتصل بإدارة المخاطر، وتبادل الخبرات والمخرجات.

ب. المرصد الحضري في المدينة المنورة (المملكة العربية السعودية)

يقدم هذا المرصد المشورة لمتخذي القرار حول التنمية العمرانية والاجتماعية والبيئية وقضايا الإدارة المحلية. حيث يعمل المرصد على تحويل البيانات الخاصة بكل مجال إلى معلومات تساعد صانعي القرار على اتخاذ القرارات ووضع السياسات اللازمة، ويشارك في هذا الرصد الإدارات الحكومية والقطاع الخاص والمجتمع المدني، وذلك في عملية إنتاج المؤشرات ودراستها. كما لعب المرصد دوراً هاماً في توفير بيانات حول المخاطر الاجتماعية وأهمها قضايا الفقر والعشوائيات وجرائم الأحداث.

ج. المرصد العربي للتشغيل والبطالة

يندرج هذا المشروع ضمن البرنامج المتكامل لدعم التشغيل والحد من البطالة، والذي تشرف عليه منظمة العمل العربية، حيث يهدف إلى رسم سياسات تشغيل فعالة والحد من البطالة، ومتابعة تغير سوق العمل، وتحقيق التوافق بين مخرجات التعليم والتدريب واحتياجات التنمية من خلال مراصد عمل قُطرية تتجمع في مرصد عمل عربي موحد، ويكون ذلك بتعاون كامل من الأجهزة القُطرية ومنظمة العمل العربية وأي طرف آخر.

د. المرصد الحضري في مملكة البحرين

بدأ برنامج المؤشرات الحضرية البحريني العمل في نوفمبر 1999، ويهدف إلى توسيع قاعدة المعلومات لتنمية السياسات المساعدة في اتخاذ القرار من أجل تحسين أحوال المعيشة لسكان الحضر بالمملكة، وتعريف واختيار المؤشرات الحضرية الأساسية لقياس الأداء والتقدم في القطاع الحضري، وتطوير القدرات البشرية لأصحاب المصلحة الرئيسية في البحرين، ووضع إطار مؤسسي لبرنامج المؤشرات الحضرية في البحرين.

وقد أصدر المرصد الحضري البحريني تقريراً استعرض فيه مختلف المعلومات الاجتماعية وربطها بالفئات المستفيدة، كما حدد التقرير تدفق الأنشطة والمخرجات لبرنامج المؤشرات الحضرية والعلاقة بين المراصد المحلية وبرنامج المؤشرات الحضرية الوطني. وحدد أيضاً فئات المستفيدين من برنامج المؤشرات الحضرية وهم المواطنون وخاصة سكان المناطق الحضرية والفئات المتوسطة والفقيرة، كما حدد من المستفيدين بصورة مباشرة من برنامج المؤشرات أصحاب المصلحة والمشاركون في إنشائه من القطاع الخاص ومؤسسات المجتمع المدني.

والحقيقة أن المراصد يمكن أن يكون لها فوائد متعددة في عملية التخطيط لإدارة المخاطر (ولاسيما الاجتماعية منها)، ومن أهم هذه الفوائد التالي:

- قياس حجم الخطر: حقيقة أن هذا القياس يصل إلى درجة عالية من الدقة في المخاطر المالية، وإلى درجة أقل من الدقة في المخاطر البيئية والطبيعية، بل بدرجة أقل في المخاطر الاجتماعية، ولكن كلما كانت البيانات التي تجمع أكثر دقة، وكلما كانت بيانات متنوعة (كمية وكيفية) كان التنبؤ بحجم أو درجة الخطر أكثر دقة.

- الإنذار المبكر بحدوث الخطر: فقد تتراكم لدى المراصد معلومات عن خطر معين توحي بإمكانية حدوث هذا الخطر. ويحدث ذلك في حالة انتشار الأمراض الوبائية بين البشر أو بين الحيوانات (أنفلونزا الخنازير، أنفلونزا الطيور، جنون البقر ، كوفيد – 19 على سبيل المثال)، وفي حالة الفيضانات والأعاصير. ويمكن من خلال المراصد إقامة نظم للإنذار المبكر بالمخاطر.
- تقديم تفسير لأسباب المخاطر: خاصة المخاطر المصاحبة للفقر والصحة، ويتم ذلك من خلال دراسات متعمقة ومقارنة لخصائص المخاطر (الفقر والصحة)، والتعرف على العوامل الفاعلة فيها. ومن الأمثلة على ذلك في المجال الصحي اكتشاف العلاقة بين تغيرات المناخ، والتلوث البيئي، وبين المخاطر الصحية المحدقة بالسكان. ومن الأمثلة في مجال دراسات الفقر اكتشاف النزعة الاستهلاكية لدى الفقراء، واعتبار أن هذه النزعة أحد العوامل الأساسية في الشعور بالحرمان.
- القدرة على اكتشاف مخاطر جديدة: حيث يمكن للرصد الجيد للمخاطر والتخطيط لإدارتها عبر المراصد اكتشاف مخاطر لم تكن في الحسبان. من ذلك مثلاً النزعة الاستهلاكية وتحولها في بعض البلدان إلى نوع من الاستهلاك المفرط (حالة البلدان العربية مثلاً)، ومن ذلك ما يحدث من اكتشاف أبعاد أكثر خطورة من الخطر الظاهر، كأن تكتشف أن مرضاً معيناً يعد خطراً أخف حده من مرض أخر. هنا تمكننا المادة المتاحة في المراصد من التعرف على ما يمكن أن نطلق عليه "الخطورة النسبية."

ثالثاً : تخطيط سياسات الحماية من المخاطر

تعتبر سياسات الحماية الاجتماعية من السياسات فائقة الأهمية، باعتبارها ترتبط ببقاء الإنسان وجودة الحياة، ومن هنا استحوذت تلك السياسات على حيز كبير من الاهتمام على مستوى الفكر والعمل بمستويات مختلفة بهدف تلبية احتياجات الأفراد وتقليص الفوارق بينهم، والوصول إلى مستوى مقبول من العدالة الاجتماعية والمساواة والمحافظة على استقرار المجتمعات وتعزيز تماسكها الاجتماعي ووحدتها. وفي هذا الإطار يمكن مناقشة عدد من الموضوعات المتصلة بمسألة تخطيط سياسات الحماية من المخاطر، وذلك على النحو التالي:

تعتبر سياسات الحماية الاجتماعية من السياسات فائقة الأهمية، باعتبارها ترتبط ببقاء الإنسان وجودة الحياة، ومن هنا استحوذت تلك السياسات على حيز كبير من الاهتمام على مستوى الفكر والعمل بمستويات مختلفة بهدف تلبية احتياجات الأفراد وتقليص الفوارق بينهم، والوصول إلى مستوى مقبول من العدالة الاجتماعية والمساواة والمحافظة على استقرار المجتمعات وتعزيز تماسكها الاجتماعي ووحدتها.

1. أنواع السياسات ومبادئها التخطيطية العامة

توفر المراصد والمراكز البحثية مادة تُمكّن من تخطيط مجموعة من سياسات لمواجهة المخاطر، حيث أنها تقوم على المفهوم الذي أصبح سائداً الآن، وهو مفهوم الحماية من المخاطر. ويمكن تقسيم سياسات الحماية من المخاطر إلى عدة أنواع وفقاً للهدف النهائي من السياسة. فقد تكون السياسة شاملة وعامة تتعامل مع أنواع مختلفة من المخاطر تتدرج من المخاطر الطبيعية إلى المخاطر الاجتماعية والنفسية، وقد تكون السياسات قطاعية تتصل بنوع واحد أو بقطاع واحد من قطاعات الخطر. ومن ناحية أخرى قد تصنف سياسات الحماية من حيث مداها إلى سياسات طويلة المدى، وأخري قصيرة المدى، وثالثة متوسطة المدى. ويوضح الشكل التالي منظومة سياسات الحماية وفقاً للتصنيفات السابقة.

شكل رقم (3): منظومة سياسات الحماية الاجتماعية

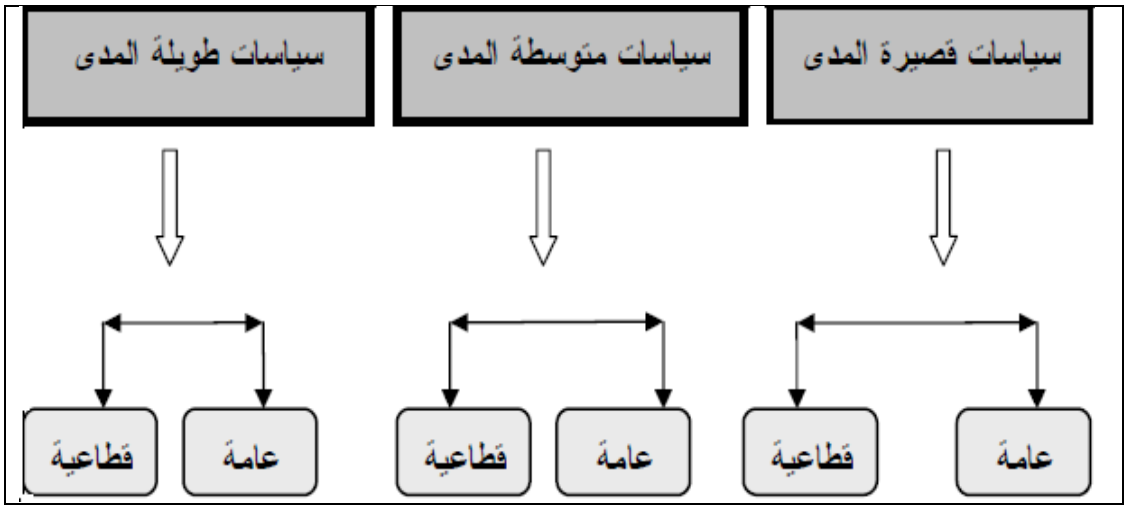

المصدر: شكل تم إعداده من قبل الباحثين بناءً على مصادر عدة.

2. المبادئ التخطيطية الحماية من المخاطر/ الأزمات

ورغم أن هذه الأنواع من سياسات الحماية تبدو مستقلة، إلا أن الواقع التخطيطي يفرض أن تتشابك هذه السياسات بعلاقات تبادلية، فالسياسات العامة تخدم السياسات القطاعية أيضاً والعكس صحيح. كما أن السياسات قصيرة المدى تؤدي وظيفة هامة في مساعدة السياسات طويلة المدى ومتوسطة المدى من أن تتحقق. ولذلك فإن سياسات الحماية من المخاطر تخضع لمبادئ تخطيطية هامة نذكر منها على سبيل المثال:

تقوم عملية التخطيط للحماية من المخاطر والأزمات على عدد من المبادئ. منها، مرونة الأهداف، والاعتماد على إطار تخطيطي واضح، وتحديد الأدوار والمسؤوليات، والتساند الوظيفي بين المكونات المختلفة، والشفافية، ووضع أسس لاختيار القادة، وتوسيع قاعدة المشاركة.

أ. مرونة الأهداف: وتعني المرونة في هذا السياق التخطيطي القدرة على التبديل والتحويل في السياسات وفي أهدافها، بحيث تتسع باستمرار لاستيعاب أهداف جديدة، وتعديل الأهداف في ضوء المتغيرات المستجدة، والقدرة على التكيف السريع مع الظروف الطارئة.

ب. الاعتماد على إطار تخطيطي واضح: ويقوم هذا الإطار على تعريف المخاطر، وتحديد مدى خطورتها، والفرص المتحققة من مواجهتها. ويتأسس الإطار في ضوء أهداف استراتيجية واضحة، وتحديد مصادر الخطر القائمة، وأساليب مواجهتها، وتنفيذ سياسات المواجهة وتقويمها. وينطبق على هذا الإطار المبدأ الأول الخاص بالمرونة.

ج. تحديد الأدوار والمسئوليات: لا يجب أن تترك الخطة الأدوار والمسئوليات المرتبطة بتنفيذ عناصرها لحكم الصدفة، بل يجب أن تقوم بتحديد هذه الأدوار والمسئوليات بدقه. ومن الأدوار الهامة في هذا الصدد الاهتمام بعمل الفريق وتنفيذ خطط تدريبية للمهام المختلفة، وكذلك التدريب على التعاون والعمل الجماعي.

د. التساند الوظيفي بين المكونات المختلفة: سواء كانت مكونات الخطة أم مكونات السياسات الاجتماعية، ويؤكد هذا المبدأ أهمية العمل في منظومة، بحيث تعمل المكونات سوياً، ولا يترك لأحدها سيطرة على الأخريات. ومن ضمن ما يؤكد عليه هذا المبدأ أيضا التساند الوظيفي بين سياسات مواجهة المخاطر والسياسات العامة في الدولة أو في قطاع معين من القطاعات.

هـ. الشفافية: وهي مبدأ تخطيطي مهم يقوم على وضع موضوع المخاطر ومواجهتها في كل أجنده داخل المنظمة، والعمل على إشعار الكل بالمسئولية تجاهها، وتقييم الأداء في التخطيط لمواجهتها بشكل موضوعي ومستقل وشفاف.

و. وضع أسس لاختيار القادة: حيث يكون من الأهمية بمكان وضع الأكفأ على رأس المجموعة التي تدير المخاطر. ويكون على الإدارة العليا مسئولية رئيسه في تيسير العمل، وفي تحقيق فرص الاتصال الرأسي والأفقي وفي تنفيذ المهام المنوطة بالمنظمة أو بالقطاع.

ز. توسيع قاعدة المشاركة: لكي تشمل المنظمات المدنية والقطاعات المختلفة في الحكومة وخارجها في ضوء التنسيق بين الأدوار، وفي ضوء منظومة لتقسيم العمل. والعمل الدائم على خلق شعور بالاطمئنان بين الشركاء على أن الأوضاع تحت السيطرة، وأن مشاركتهم كفيلة دائما بتحقيق فرصة أكبر للنجاح.

3. نماذج ناجحة من التخطيط لسياسات الحماية

نقدم فيما يلي عدداً من النماذج الناجحة في مجال تخطيط سياسات الحماية، وهي سياسات مختارة من بعض البلدان على مستوى العالم بشكل عام، والعالم العربي بشكل خاص:

أ. نظام الحماية المدنية في إيطاليا

يتضمن هذا النظام الإعداد للتدخل الفوري أثناء حدوث الكوارث كالزلازل والفيضانات والبراكين والشقوق الأرضية. ويخطط لهذا النظام من الحماية "المركز الوطني للحماية المدنية" بإيطاليا. ويقوم الفكر التخطيطي في هذا النظام على عمليات التعبئة لإدارة الطوارئ والتغلب على النتائج التي تسببها الكوارث سواء في أرض الوطن أو في أوروبا أو حتى على مستوى العالم. ويوفر المشروع بيانات عن المخاطر المحدقة (المحتملة)، وما يمكن أن يترتب عليها من ضرر، ويعتمد على خطط للتدخل السريع من خلال خبراء مدربين، يعاونهم خدمات تطوعية منظمة على أعلى درجة. ويقوم هذا النظام للحماية المدنية على نظام "حوكمة" يتبع رئيس الوزراء مباشرة، ومن ثم فإن النظام يقدم نموذج لـ "الممارسات الجيدة" التي تعتمد على أعلى درجات المهنية والقيادة.

ب. التخطيط لمواجهة الفيضانات والزلازل في اليابان

تقوم العملية التخطيطية هنا على الاستفادة من الدروس التي ترتبت على عدد من الكوارث في مجال الفيضانات أو الزلازل، وعلى أسس تشريعيه (في ضوء قانون مواجهة الكوارث)، وفي ضوء الاستراتيجية العامة لمواجهة الكوارث. والتي يصفها مجلس الوزراء الياباني وبالتعاون مع مجلس إدارة الكوارث. ويغطي نظام الحماية من الفيضانات والكوارث كل مراحل إدارة الأزمة بدءاً من الحماية، ثم التدخل لمواجهة الآثار، وكذلك الاستعدادات المسبقة والاستجابة السريعة والعمل على إعادة الاستقرار بسرعة للمناطق المنكوبة. ويعتمد النظام كذلك على قواعد صارمة للمراجعة والتفتيش والتقييم والممارسات الفعلية بحيث يتحقق للنظام أعلى درجات المنهجية والدقة. ويقوم هذا المشروع على التعاون بين مختلف الوزارات في اليابان، وكذلك التعاون بين الحكومة المركزية والحكومات المحلية.

ج. نظام حماية كبار السن في السويد

نظراً لتزايد أعداد كبار السن في السويد مثلها مثل دول أوروبا الأخرى، فإن نظام حماية كبار السن هنا يعتبر نموذجاً يمكن أن يحتذى به في مختلف البلدان الأوروبية، بل وبلدان دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD). ويقوم نظام حماية كبار السن على رؤية متكاملة تعتمد على تعدد التخصصات من أجل تقديم حماية اجتماعية شاملة لكبار السن على المستوى المحلي، وتشجيع اللامركزية في تطوير سياسات محلية لحماية كبار السن، خاصة حمايتهم من السقوط، والنهايات المؤلمة، وذلك في ضوء التشريعات القائمة، وفي ضوء الاستثمار الأمثل للموارد المتاحة. وتقوم سياسة الحماية هنا على رؤية تخطيطية تجمع بين الحماية والتدخل العلاجي. وتتأسس الحماية على حزمة من الإجراءات الوقائية التي ترتبط بتأمين نظم السكن والعلاج والمساعدة المنزلية، كما يتأسس التدخل العلاجي على تقديم العلاج في حالة وقوع الخطر، وإعادة تأهيل المسنين الذين يتعرضون لخطر الوقوع (الكسر) بحيث يعودوا أصّحاء.

د. مشروع تعزيز الحماية الاجتماعية – المملكة الأردنية الهاشمية

قامت وزارة التنمية الاجتماعية بالمملكة الأردنية الهاشمية بتنفيذ مشروع تعزيز الحماية الاجتماعية بتمويل حكومي ودعم من البنك الدولي في الفترة (2008 – 2013). وقد تضمن المشروع عدداً من الأهداف الاستراتيجية ومنها؛ رفع نسبة المستفيدين وقيمة المعونة الوطنية للفقراء، وزيادة نسبة المستفيدين من الخدمات الاجتماعية التي تقدمها وزارة التنمية الاجتماعية. ويعمل المشروع على تنفيذ ثلاثة محاور أساسية وهي؛ بناء القدرة المؤسسية والسياسات لشبكة الأمان الاجتماعي، تطوير العمل في صندوق المعونة الوطنية، تطوير نوعية خدمات الرعاية والحماية الاجتماعية وطرق الحصول عليها. كما يعمل المشروع على تطوير معايير للخدمات وآليات لمتابعة وتقييم تطبيق هذه المعايير، تطوير نظام الرعاية في مؤسسات الرعاية، تأسيس ثلاث مراكز للخدمات الاجتماعية المتكاملة للأسر في المجتمعات المحلية، تأسيس ثلاث مراكز للمصادر خاصة بالمعاقين في المجتمعات المحلية.

هـ. نظام حماية الفقراء في مملكة البحرين

يدير معظم الفقراء المخاطر بوسائلهم الخاصة، ويعتمد الكثير منهم على مجموعة من الآليات غير الرسمية (مثل ادخار الأموال، وملكية الأصول، وجمعيات الادخار والإقراض، ومقرضي الأموال) لمواجهة هذه المخاطر والتعامل معها، مثل وفاة عائل الأسرة، أو المرض الشديد، أو فقدان الحيوانات، وهناك عدد محدود جداً من الأُسر التي لديها تأمين رسمي على هذه المخاطر. ومن ثم تقوم حكومة البحرين بعدد من الاستراتيجيات للحماية الاجتماعية للفقراء من خلال؛ مساعدة الأُسر الفقيرة على إقامة مشروعات منتجة تساعد في زيادة مستويات دخولهم كمشروع دعم الصناعات الصغيرة والمتوسطة، ومشروع الأسر المنتجة، وتقديم قروض صغيرة وميسرة للفئات ذات الدخل المحدود، العمل على خفض معدلات البطالة من خلال المشروع الوطني للتوظيف، دعم ذوى الاحتياجات الخاصة، العمل على زيادة الأجور في القطاع العام، تخصيص جانباً أكبر من ميزانية المملكة للمشروعات التي تفيد الأسر محدودة الدخل والفقراء، توفير الرعاية الصحية بالمجان لكل المواطنين عملاً بنص الدستور، التشجيع على العمل المنتج بالتعاون بين وزارة التنمية الاجتماعية والبنك الدولي لتنفيذ مشروع لدعم شبكة الأمان الاجتماعي والعمل على تنمية الأسر المحتاجة من خلال التدريب والتأهيل لعدد 100 أسرة فقيرة، كما تدعم المملكة إنشاء العديد من الجمعيات والمؤسسات التي تساهم في القضاء على الفقر وسوء توزيع الدخل.

رابعاً : متطلبات عامة لإدارة المخاطر/ الأزمة

عرضنا فيما سبق، العلاقة التفاعلية بين مكونات التعامل مع المخاطر (تخطيطاً، والإدارة في حال وجود الأزمة أو عدم وجودها)، كما عرضنا لأهمية المرصد في إدارة المخاطر والأزمات، وللمبادئ التي تقوم عليها سياسات الحماية (الوقاية) من الأزمات (مع تقديم نماذج من سياسات الحماية في بلدان مختلفة). ولكي تكتمل هذه الصورة علينا أن نتعرف على بعض المتطلبات العامة التي إذا ما توافرت يمكن تحقق لنا إمكانيات كبيرة في إدارة المخاطر والأزمات بشكل فعّال. وتشكل هذه المتطلبات "شروطا" أو "عوامل وسيطة"

في عملية إدارة المخاطر/ الأزمات. ولذلك فإن توفرها كلها أو بعضها يوفر "شروطاً" إيجابية لتحقيق مزيد من الكفاءة في إدارة المخاطر/الأزمات.

من أهم متطلبات نجاح إدارة المخاطر الاجتماعية؛ العمل على تجنب الأزمات والمخاطر، وإعداد المجتمع لمواجهتها، وكفاءة الإدارة، وسرعة تداول المعلومات وإصدار القرارات.

1. العمل على تجنب الأزمات

إن تبني إدارة المخاطر لمفهوم الحماية له دلالات واسعة في أنه يؤدى إلى تجنب حدوث أزمات. حقيقة أن الأزمة قد تحدث، رغم وجود سياسات للحماية، ولكن القاعدة الذهبية في سياسات الحماية من المخاطر تكمن في أنه كلما كانت سياسات الحماية على درجة عالية من الكفاءة كلما تجنبنا تكرار الأزمات. ويعتبر تجنب مزيد من المخاطر والأزمات أحد المكونات الرئيسية التي تقوم عليها عملية التخطيط لإدارة المخاطر والأزمات، ولذلك فإن البعض يطلق عليها استراتيجية "تجنب المخاطر" أو "تجنب الأزمات"، حيث تحاول هذه الاستراتيجية التقليل بكل الوسائل من الأزمات التي يمكن أن تترتب على وجود المخاطر. وينظر المخططون إلى عملية تجنب الأزمة باعتبارها أهم فكرة تخطيطية. فالتخطيط لإدارة الأزمة، لا يجب أن يفترض الوجود الفعلي. ولذلك يقال دائماً أن أفضل طريقة للتخطيط لإدارة الأزمة هو تجنب الأزمة. وتحتاج عملية تجنب حدوث الأزمة إلى العمل الجاد (بوقتٍ كافٍ)، على دراسة الو اقع دراسة دقيقة وتطوير سيناريوهات من بينها سيناريو "عدم وقوع الأزمة"، وتحليل الآثار التي يمكن أن تترتب على كل سيناريو. ومن أهم نتائج مثل هذا التحليل التعرف على النقاط الضعيفة أو الهشة التي تشكل مصدر خطورة كبير والتي يمكن أن تفجر الأزمة ومن ثم التعامل معها قبل وقوع الأزمة.

2. إعداد المجتمع لمواجهة الأزمات

غالباً ما يحدث أثناء وقوع الأزمة حالة من الهلع الاجتماعي، حيث ينتشر الخوف والإشاعات، وربما صور الفوضى والانحراف، ولذلك فمن المتطلبات الأساسية في التخطيط للأزمات تهيئة المجتمع لقبول الأزمة وطرق التعامل معها والمساعدة الفعالة في التغلب عليها. وتعد عملية إعداد المجتمع للتعامل مع الأزمة ومواجهتها أحد العمليات المهمة لإدارة الأزمة قبل وقوعها، كما أن وضع المجتمع في الاعتبار أثناء التخطيط لإدارة الأزمة يعكس منهجاً تخطيطياً متكاملاً يقوم على الشراكة والمسئولية الاجتماعية، وذلك بضم المجتمع كشريك فعال في إدارة الأزمة، وتحمل ما يترتب عليها من آثار ونتائج، وذلك من خلال:

- تعريف المجتمع بأبعاد الأزمات التي يمكن أن يتعرض لها والآثار المترتبة عليها.
- تعريف المجتمع بأساليب السلوك التي يجب أن يتوخاها السكان أثناء وقوع الأزمة.
- إعداد المتطوعين الذين يمكن أن يشاركوا أثناء وقوع الأزمة، وتدريبهم، وتوزيع الأدوار عليهم.
- التدريب على نظم الإنذار المبكر وأساليب السلوك التي تتبع عندما يتم الإنذار.
- توفير أدلة تتضمن تعليمات يجب أن تتبع قبل الأزمة و أثناء وقوعها.

3. كفاءة الإدارة

إن التعامل مع الأزمة/الخطر هو تعامل إداري بحت، ولذلك فإن كفاءة المدير وكفاءة خطة الإدارة، وطريقتها في العمل تعتبر أحد المتطلبات المهمة في إدارة الأزمة. وبادئ ذي بدء فإن الأزمة يمكن أن تنتج من سوء الإدارة، وثمة نوع من الأزمات يطلق عليه الأزمات المتصاعدة Smoldering Crisis، وهي أزمات ناشئة عن سوء الإدارة، التي تهمل قضية معينة داخل التنظيم سواء كان اجتماعي أو ثقافي أو مؤسسي، فتتطور هذه القضية وتتحول إلى أزمة بالتدريج. ولذلك فقد أصبح من قاموس إدارة الأزمة "جودة الإدارة"، فثمة مكونات في الأزمة تحتاج كل منها إلى مهارة إدارية معينة، أو بمعنى آخر، فإن كل مرحلة من مراحل الأزمة تتطلب مهارة إدارية بعينها. ففي المراحل الأولى من الأزمة يكون على المدير العمل على خلق قدر من النظام، وأن يأخذ بعين الاعتبار كافة وجهات النظر المعروضة، أما أثناء وقوع الأزمة فإن عليه أن يخلق إطاراً تعاونياً يمكن من خلاله منع مخاطر الأزمة أو الحد منها، أو حتى كيفية مواجهتها والتعايش معها، وعندما توشك الأزمة على الانتهاء يكون على المدير عبء إعادة الأمور إلى نصابها، وأن يُمكّن التنظيم الاجتماعي (المجتمع) من أن يتعافى من الأزمة، وأن تكون له القدرة على احتواء الخسائر ومحو آثارها. وفي كل الأحوال فإن على المدير أن يكون قادراً على بناء الثقة، وأن يتمتع بالصدق والنزاهة، والحكمة، والنية الحسنة، والاحترام المتبادل والشفافية.

4. سرعة تداول المعلومات أو إصدار القرارات:

تقوم إدارة الأزمة على بيانات ومعلومات ومعارف، ولذلك فإنها تعتبر، بشكل أو بآخر، إدارة معرفة. وكلما كانت البيانات والمعلومات دقيقة وإدارتها جيدة، كلما حققت إدارة الأزمة نجاحاً. ويزداد هذا النجاح إذا ما صاحبه رشد في اتخاذ القرار وسرعة في اتخاذه وتنفيذه. وفي ضوء ذلك يتم إرساء قاعدتين مهمتين في إدارة المخاطر/الأزمة، هما:

القاعدة الأولى: كفاءة الاتصال: تصاحب عملية إدارة الأزمة عمليات اتصال تتعلق بالتحذيرات، والأخبار، والأوامر، والتوجهات، والمعلومات المتعلقة بالتعامل مع الأخطار وعلاجها إلى غير ذلك من المعلومات. وتختلف طبيعة المعلومات التي يتم تداولها من أزمة إلى أخرى، فالكوارث الطبيعية تحتاج إلى معلومات خاصة بالإخلاء والوقاية من الأمراض والفرص المتاحة للجوء، في حين أن الأزمات الصحية تتطلب معلومات بطبيعة الأمراض التي تنتشر، وطرق الوقاية والعلاج، بينما تتطلب الأزمات الاجتماعية معلومات حول أسباب هذه الأزمة ومعدلات انتشارها و أكثر الفئات المتضررة منها والفترة الزمنية التي سوف تستغرقها وكيفية التعامل معها. وكلما كانت الأزمة جديدة على المواطنين كلما كانت عملية الاتصال مهمة. وغالباً ما ترتبط عملية الاتصال أثناء الأزمة بنشر رسائل دورية عن تصورات الأزمة و أبعادها. وتستمر هذه العملية إلى ما بعد انفراج الأزمة حتى تعود الأمور إلى طبيعتها ولبث معلومات حول سلوك ما بعد الأزمة.

ورغم أهمية الاتصال في أوقات الأزمات، إلا أن هناك خطراً من المبالغة في نشر معلومات ومعارف قد يجانبها الدقة فيما يتعلق بالأزمة. ولذلك فمن عملية الاتصال يجب أن ترتبط بمبدأ الضمير الأخلاقي أو المسئولية الأخلاقية في نشر المعلومات.

القاعدة الثانية: السرعة في إصدار القرار: وتلك ضرورة مهمة في إدارة الأزمة، إذ أن القرارات البطيئة تؤدي إلى تفاقم الأزمة. كما أن القرارات التي تصدر أثناء الأزمة هي قرارات تاريخية واستراتيجية، ويترتب عليها إما تخطى الأزمة أو تحولها إلى كارثة. وتصدر القرارات على مستويات ثلاثة: الأول هو المستوى العلمي الذي يرتبط بسيناريوهات الأزمة واختيار البدائل، والثاني على المستوى التكتيكي (أو التقني) الذي يرتبط بتحويل القرارات الاستراتيجية إلى قرارات إجرائية، ثم القرار الذهبي الاستراتيجي الذي يرتبط بحل الأزمة. وعلى كل المستويات يجب أن يكون القرار حاسماً وسريعاً، فلا بد من أن يتم بناء قدرات المسئولون على السرعة والحسم في صناعة القرار و اتخاذه. ويجب على صانع القرار أن يأخذ في حسبانه كل المتغيرات والآراء وأن يشرك أصحاب المصلحة إذا كان القرار سوف يمس مصالحهم، كما يجب عليه أن يتجنب كل صور التحيز، وأن يخضع قراراته للبحث والدراسة والنقد المستمر، حيث كشفت البحوث والدراسات المختلفة عن أن التفكير النقدي، باعتباره أحد الاستجابات المصاحبة للأزمة، يعمل على تقديم الدعم لصاحب القرار، بل أنه قد يعمل على تحسين صناعة القرار وترشيده.

خامساً: خاتمة

ركّز هذا العدد من سلسلة جسر التنمية على التعرّف على جوانب مهمة في تخطيط إدارة المخاطر/الأزمات. هذا، وقد اتضح لنا مما سبق تناوله أن عملية التخطيط لإدارة المخاطر ليست عملية مقطوعة الصلة بما قبلها وبما بعدها. فالرصد والتحليل والقياس عمليات مهمة في بلورة استراتيجيات تخطيطية لمواجهة الأزمات، بل وتجنب هذه الأزمات في كثير من الأحيان. ويعمل الرصد على توفير مادة تساعد في فك رموز الأزمة ومعرفة مكامن الخطر وأسبابه وطرق علاجه. ثم أن عملية التخطيط لإدارة المخاطر/ الأزمات لا تنتهي بالرصد، بل تدخل في صياغة أطر للحماية، تكمن في خطط استراتيجية تقوم على مبدأ الحماية الذي يفترض العمل على المدى الطويل للتغلب على المخاطر وتفادى آثارها، وعلى المدى القصير لتخفيف آثار المخاطر أذا ما حدثت. ويتم ذلك وفق مبادئ تخطيطية محددة. وتكتمل الحلقة بمراعاة المتغيرات الوسيطة أو المتطلبات التخطيطية العامة المتعلقة بالنواحي الإدارية والمسئولية الاجتماعية وصناعة القرار والتأثيرات الاجتماعية والنفسية المترتبة على الأزمة. وإذا كان هناك درس يستفاد من هذا "العدد" فإنه يرتبط بأهمية النظرة الكلية الشمولية في مواجهة المخاطر، وكذلك أهمية إنشاء المراصد بكافة أنواعها فهي ضرورة من ضرورات التخطيط لإدارة المخاطر وكذلك في الوقاية منها.

المراجع العربية

التقرير السنوي الحادي عشر للمنظمات الأهلية العربية (2013)، "المنظمات الأهلية في مواجهة المخاطر التي تتعرض لها الأسرة العربية"، الشبكة العربية للمنظمات الأهلية بالتعاون مع معهد الدوحة للأسرة، القاهرة.

أماني قنديل (2003)، "إدارة المخاطر الاجتماعية في دول مجلس التعاون الخليجي"، سلسلة الدراسات الاجتماعية، العدد (75)، المكتب التنفيذي لمجلس وزراء العمل ومجلس وزراء الشؤون الاجتماعية لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربي، المنامة.

علي ليله وأماني قنديل، "الإدارة الرشيدة للحكم"، الشبكة العربية للمنظمات الأهلية، القاهرة، 2008.

فيصل المناور (2015)، "المخاطر ا لاجتماعية"، سلسلة جسر التنمية، العدد (124)، المعهد العربي للتخطيط، مايو.

فيصل المناور (2015)، "المخاطر الاجتماعية في دول مجلس التعاون الخليجي"، الحلقة النقاشية حول الرعاية الاجتماعية في دول مجلس التعاون، المنامة.

مجيد مسعود (1984)، "التخطيط للتقدم الاقتصادي والاجتماعي"، سلسلة عالم المعرفة، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت.

محمود جاد الله (2008)، "إدارة الأزمات"، دار أسامة للنشر، عمان.

المراجع الأجنبية

B. Richardson(2009), Paradox Management for Crisis Avoidance, Management Decision, Vol. 33, No. 1, PP. 18.

Beck Ulrich, Risk Society, (1992), Towards a Ne Modernity, London, Sage.

E. James, Leadership as (un)usual, (2007), How to Display Competence in Times of Crisis, Leadership Review, Spring, PP. 6 – 22.

I.L. Mitroff and G. Anagnos,(2001), Managing Crisis before they Happen, New York, Amacon.

O. Lerbinger, (1996), The Crisis Monger: Facing Risk and Responsibilities, New Jersey, Erlbaum.

Paul Siegel, K. Sandhya Rani, Jeff Alwang,(2002), Appling the Social Risk Management (SRM) Framework: Towards an Action plan for the proposed Andhra Pradesh Rural Poverty Reduction Project (APRPRP) Prepared for Society for Elimination of Rural Poverty (SERP) Hyderabad, Andhra Pradesh, India.

قائمة إصدارات ((جسر التنمية))

العنوان	المؤلف	رقم العدد
مفهوم التنمية	د. محمد عدنان وديع	الأول
مؤشرات التنمية	د. محمد عدنان وديع	الثاني
السياسات الصناعية	د. أحمد الكواز	الثالث
الفقر: مؤشرات القياس والسياسات	د. علي عبدالقادر علي	الرابع
الموارد الطبيعية واقتصادات نفاذها	أ. صالح العصفور	الخامس
استهداف التضخم والسياسة النقدية	د. ناجي التوني	السادس
طرق المعاينة	أ. حسن الحاج	السابع
مؤشرات الأرقام القياسية	د. مصطفى بابكر	الثامن
تنمية المشاريع الصغيرة	أ. حسّان خضر	التاسع
جداول المخلات المخرجات	د. أحمد الكواز	العاشر
نظام الحسابات القومية	د. أحمد الكواز	الحادي عشر
إدارة المشاريع	أ. جمال حامد	الثاني عشر
الاصلاح الضريبي	د. ناجي التوني	الثالث عشر
أساليب التنبؤ	أ. جمال حامد	الرابع عشر
الأدوات المالية	د. رياض دهال	الخامس عشر
مؤشرات سوق العمل	أ. حسن الحاج	السادس عشر
الإصلاح المصرفي	د. ناجي التوني	السابع عشر
خصخصة البنى التحتية	أ. حسّان خضر	الثامن عشر
الأرقام القياسية	أ. صالح العصفور	التاسع عشر
التحليل الكمي	أ. جمال حامد	العشرون
السياسات الزراعية	أ. صالح العصفور	الواحد والعشرون
اقتصاديات الصحة	د. علي عبدالقادر علي	الثاني والعشرون
سياسات أسعار الصرف	د. بلقاسم العباس	الثالث والعشرون
القدرة التنافسية وقياسها	د. محمد عدنان وديع	الرابع والعشرون
السياسات البيئية	د. مصطفى بابكر	الخامس والعشرون
اقتصاديات البيئة	أ. حسن الحاج	السادس والعشرون
تحليل الأسواق المالية	أ. حسّان خضر	السابع والعشرون
سياسات التنظيم والمنافسة	د. مصطفى بابكر	الثامن والعشرون
الأزمات المالية	د. ناجي التوني	التاسع والعشرون
إدارة الديون الخارجية	د. بلقاسم العباس	الثلاثون
التصحيح الهيكلي	د. بلقاسم العباس	الواحد والثلاثون
نظم البناء والتشغيل والتحويل B.O.T	د. أمل البشبيشي	الثاني والثلاثون
الاستثمار الأجنبي المباشر: تعاريف	أ. حسّان خضر	الثالث والثلاثون
محددات الاستثمار الأجنبي المباشر	د. علي عبدالقادر علي	الرابع والثلاثون
نمذجة التوازن العام	د. مصطفى بابكر	الخامس الثلاثون
النظام الجديد للتجارة العالمية	د. أحمد الكواز	السادس الثلاثون
منظمة التجارة العالمية: إنشاؤها وآلية عملها	د. عادل محمد خليل	السابع والثلاثون
منظمة التجارة العالمية: أهم الإتفاقيات	د. عادل محمد خليل	الثامن والثلاثون
منظمة التجارة العالمية: آفاق المستقبل	د. عادل محمد خليل	التاسع والثلاثون
النمذجة الإقتصادية الكلية	د. بلقاسم العباس	الأربعون
تقييم المشروعات الصناعية	د. أحمد الكواز	الواحد الأربعون
مؤسسات والتنمية	د. عماد الإمام	الثاني الأربعون
التقييم البيئي للمشاريع	أ. صالح العصفور	الثالث الأربعون
مؤشرات الجدارة الإئتمانية	د. ناجي التوني	الرابع الأربعون

الدمج المصرفي	أ. حسّان خضر	الخامس الأربعون
اتخاذ القرارات	أ. جمال حامد	السادس الأربعون
الإرتباط والانحدار البسيط	أ. صالح العصفور	السابع الأربعون
أدوات المصرف الإسلامي	أ. حسن الحاج	الثامن الأربعون
البيئة والتجارة والتنافسية	د. مصطفى بابكر	التاسع الأربعون
الأساليب الحديثة لتنمية الصادرات	د. مصطفى بابكر	الخمسون
الاقتصاد القياسي	د. بلقاسم العباس	الواحد والخمسون
التصنيف التجاري	أ. حسّان خضر	الثاني والخمسون
أساليب التفاوض التجاري الدولي	أ. صالح العصفور	الثالث والخمسون
مصفوفة الحسابات الاجتماعية وبعض استخداماتها	د. أحمد الكواز	الرابع والخمسون
منظمة التجارة العالمية: من الدوحة إلى هونج كونج	د. أحمد طلفاح	الخامس والخمسون
تحليل الأداء التنموي	د. علي عبد القادر علي	السادس والخمسون
أسواق النفط العالمية	أ. حسّان خضر	السابع والخمسون
تحليل البطالة	د. بلقاسم العباس	الثامن والخمسون
المحاسبة القومية الخضراء	د. أحمد الكواز	التاسع والخمسون
مؤشرات قياس المؤسسات	د. علي عبدالقادر علي	الستـون
الإنتاجية وقياسها	د. مصطفى بابكر	الواحد والستون
نوعية المؤسسات والأداء التنموي	د. علي عبدالقادر علي	الثاني والستون
عجز الموازنة: المشكلات والحلول	د. حسن الحاج	الثالث والستون
تقييم برامج الاصلاح الاقتصادي	د. علي عبد القادر علي	الرابع والستون
حساب فجوة الأهداف الإنمائية للألفية	د. رياض بن جليلي	الخامس والستون
مؤشرات قياس عدم العدالة في توزيع الإنفاق الاستهلاكي	د. علي عبدالقادر علي	السادس والستون
اقتصاديات الاستثمار: النظريات والمحددات	أ. عادل عبدالعظيم	السابع والستون
اقتصاديات التعليم	د. عدنان وديع	الثامن والستون
إخفاق آلية الأسواق وتدخل الدولة	د. أحمد الكواز	التاسع والستون
مؤشرات قياس الفساد الإداري	د. علي عبدالقادر علي	السبعون
السياسات التنموية	د. أحمد الكواز	الواحد والسبعون
تمكين المرأة: المؤشرات والأبعاد التنموية	د. رياض بن جليلي	الثاني والسبعون
التجارة الخارجية والنمو الاقتصادي	د. أحمد الكواز	الثالث والسبعون
قياس التحوّل الهيكلي	أ. ربيع نصر	الرابع والسبعون
المؤشرات المركبة	د. بلقاسم العباس	الخامس والسبعون
التطورات الحديثة في الفكر الاقتصادي التنموي	د. علي عبدالقادر علي	السادس والسبعون
برامج الإصلاح المؤسسي	د. رياض بن جليلي	السابع والسبعون
المساعدات الخارجية من أجل التنمية	د. بلقاسم العباس	الثامن والسبعون
قياس معدلات العائد على التعليم	د. علي عبدالقادر علي	التاسع والسبعون
خصائص أسواق الأسهم العربية	د.إبراهيم أونور	الثمانون
التجارة الخارجية والتكامل الاقتصادي الإقليمي	د.أحمد الكواز	الواحد والثمانون
النمو الاقتصادي المحابي للفقراء	د.علي عبدالقادر علي	الثاني والثمانون
سياسات تطوير القدرة التنافسية	د. رياض بن جليلي	الثالث والثمانون
عرض العمل والسياسات الاقتصادية	د. وشاح رزاق	الرابع والثمانون
دور القطاع التمويلي في التنمية	د. وليد عبد مولاه	الخامس والثمانون
تطور أسواق المال والتنمية	د. إبراهيم أونور	السادس والثمانون
بطالة الشباب	د. وليد عبد مولاه	السابع والثمانون
الاستثمارات البينية العربية	د. بلقاسم العباس	الثامن والثمانون

فعالية أسواق الأسهم العربية	د. إبراهيم أونور	التاسع والثمانون
المسئولية الاجتماعية للشركات	د. حسين الأسرج	التسعون
البنية الجزئية لأسواق الأوراق المالية	د. وليد عبد مولاه	الواحد والتسعون
مناطق التجارة الحرة	د. أحمد الكواز	الثاني والتسعون
تنافسية المنشآت الصغيرة والمتوسطة: الخصائص والتحديات	د. رياض بن جليلي	الثالث والتسعون
تذبذب أسواق الأوراق المالية	د. إبراهيم أونور	الرابع والتسعون
الإمكانيات التكنولوجية والنمو الاقتصادي	د. محمد أبو السعود	الخامس والتسعون
مؤشرات النظم التعليمية	د. رياض بن جليلي	السادس والتسعون
نماذج الجاذبية لتفسير تدفقات التجارة	د. وليد عبد مولاه	السابع والتسعون
حول صياغة إشكالية البطالة في الدول العربية	د. بلقاسم العباس	الثامن والتسعون
تمكين المرأة من أجل التنمية	د. رياض بن جليلي	التاسع والتسعون
الأطر الرقابية لأسواق الأسهم العربية	د. إبراهيم أونور	المائة
نظام الحسابات القومية لعام 2008	د. أحمد الكواز	المائة وواحد
تبعات الأزمة الاقتصادية على الدول العربية والنامية	د. بلقاسم العباس	المائة واثنان
الطبقة الوسطى في الدول العربية	د. علي عبدالقادر علي	المائة وثلاثة
كفاءة البنوك العربية	د. وليد عبدمولاه	المائة وأربعة
إدارة المخاطر في الأسواق المالية	د. إبراهيم أونور	المائة وخمسة
السياسات المالية المحابية للفقراء	د. وليد عبدمولاه	المائة وستة
السياسات الاقتصادية الهيكلية	د. أحمد الكواز	المائة وسبعة
خبرات التخطيط التنموي في دول مجلس التعاون الخليجي	د. رياض بن جليلي	المائة وثمانية
تحديات النمو الاقتصادي في الدول الخليجية	د. بلقاسم العباس	المائة وتسعة
سياسات العدالة الاجتماعية	د. وليد عبدمولاه	المائة وعشرة
السياسات الصناعية في ظل العولمة	د. بلقاسم العباس	المائة والحادي عشر
ملاحظات حول استقلالية ومركزية البنوك المركزية	د. وشاح رزاق	المائة والثاني عشر
التخطيط والتنمية في الدول العربية	د. حسين الطلافحة	المائة والثالث عشر
التخطيط الاستراتيجي للتنمية	د. وليد عبدمولاه	المائة والرابع عشر
سياسات التنافسية	أ. صالح العصفور	المائة والخامس عشر
منهجية تقارير المؤسسات الدولية في تصنيف الدول حسب بعض المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية: بين الواقعية والمبالغة	د. محمد أمين لزعر	المائة والسادس عشر
شراكة القطاعين العام والخاص كمطلب تنموي	أ. بلال حموري	المائة والسابع عشر
الاقتصاد الأخضر والبلدان العربية	د. أحمد الكواز	المائة والثامن عشر
اللامركزية وإدارة المحليات: تجادب عربية ودولية	د. محمد عمر باطويح	المائة والتاسع عشر
حدود السياسات الاقتصادية	د. أحمد الكواز	المائة والعشرون
التنمية في القطاع الزراعي والأمن الغذائي العربي	د. محمد أمين لزعر	المائة والواحد والعشرون
الدعم الفني والمنشآت الصغيرة والمتوسطة	د. ايهاب مقابله	المائة والثاني والعشرون
التدريب وبناء السلوك المهني	د. فهد الفضالة	المائة والثالث والعشرون
المخاطر الاجتماعية	د. فيصل حمد المناور	المائة والرابع والعشرون
خرائط فرص الاستثمار والمنشآت الصغيرة والمتوسطة	د. ايهاب مقابله	المائة والخامس والعشرون
رأس المال غير المادي ودوره في التنمية الاقتصادية: حالة الدول العربية	د. وليد عبدمولاه	المائة والسادس والعشرون

الاقتصاد الأخضر وتحديات التشغيل في الدول العربية	د. نواف أبو شمالة	المائة والثامن والعشرون
النمو الشامل	د. أحمد الكواز	المائة والتاسع والعشرون
تقييم أداء منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى	د.نواف أبو شمالة	المائة والثلاثون
تطوير تمويل التنمية	د. أحمد الكواز	المائة والواحد والثلاثون
البنوك التجارية وتمويل المشروعات الصغرى والصغيرة والمتوسطة	د. إيهاب مقابله	المائة والثاني والثلاثون
تمكين المرأة العربية في المجال التنموي	د. فيصل المناور	المائة والثالث والثلاثون
حاضنات الأعمال والمشروعات الصغرى والصغيرة والمتوسطة	د. إيهاب مقابله	المائة والرابع والثلاثون
الدول العربية وتنويع الصادرات	د. محمد أمين لزعر	المائة والخامس والثلاثون
الأثر التنموي للمشروعات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة	د. إيهاب مقابله	المائة والسادس والثلاثون
برامج ضمان القروض وتمويل المشروعات الصغرى والصغيرة والمتوسطة	د. إيهاب مقابله	المائة والسابع والثلاثون
من الأهداف التنموية للألفية إلى خطة التنمية المستدامة 2030: التقييم والمستجدات	أ.د. حسين الطلافحه أ. عمر ملاعب	المائة والثامن والثلاثون
السياسات الصناعية الحديثة في تجارب الدول المتقدمة والناشئة	د. نواف أبو شماله	المائة والتاسع والثلاثون
الجدارة في العمل	د. فهد الفضالة	المائة والأربعون
التنمية المحلية المستدامة والمشروعات الصغيرة والمتوسطة	د. محمد باطويح	المائة والواحد والأربعون
التخطيط الاستراتيجي واستخدام بطاقات الأداء المتوازن في بناء ثقافة التميز في المؤسسات العامة	د. عوني الرشود	المائة والثاني والأربعون
المؤسسات التمويلية غير المصرفية وتمويل المشروعات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة	د. إيهاب مقابله	المائة والثالث والأربعون
تطور مفاهيم الفقر وتوزيع الدخل خلال الفترة (1960-2017)	د.علم الدين بانقا	المائة والرابع والأربعون
العمل التطوعي والتنمية	د. فيصل المناور أ. عبدالله بوعجيلة	المائة والخامس والأربعون
مرتكزات ومحددات اختيار الموقع للمشروعات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة	د. ايهاب مقابله	المائة والسادس والأربعون
تقييم الأثر البيئي للمشروعات التنموية	أ. عبدالله بوعجيلة	المائة والسابع والأربعون
استراتيجيات وسياسات الاستثمار في اقتصاد المعرفة في الدول العربية	د. محمد باطويح	المائة والثامن والأربعون
التعلم الريادي	د. علم الدين بانقا أ. صفاء المطيري	المائة والتاسع والأربعون
المؤسسات الدولية وإصدار مؤشرات التنافسية الاقتصادية: أية مصداقية؟	د. محمد أمين لزعر	المائة والخمسون
الحكومة الإلكترونية وجائحة (كوفيد- 19)	أ. عمر ملاعب	المائة والواحد والخمسون
أساسيات ومؤشرات قياس الأداء لمؤسسات التمويل الأصغر	د. إيهاب مقابله أ. محمد عواوده	المائة والثاني والخمسون
مفاهيم ومصطلحات في مجال ريادة الأعمال والمشروعات الصغيرة والمتوسطة	أ.د. إيهاب مقابله د. سهيل مقابله أ. عمر ملاعب	المائة والثالث والخمسون
إدارة المخاطر الاجتماعية: التخطيط وسبل المواجهة	أ.د. فيصل المناور د. منى العلبان	المائة والرابع والخمسون

للاطلاع على الأعداد السابقة يمكنكم الرجوع إلى العنوان الإلكتروني التالي:

http://www.arab-api.org/develop_1.htm

المعهد العربي للتخطيط

صندوق البريد 5834 صفاة 13059 دولة الكويت

: 24844061 (965)24843130 : (965)24842935

: api@api.org.kw - www.arab-api.org

تابعونا: